اعتراضات عبدالقادر البغدادي على النحاة في خزانة الأدب

د٠ عبد الله حسن أحمد الذنيبات (*)

الملخص

يعدّ عبدالقادر بن عمر البغدادي من أبرز أعلام اللغة في القرن الحادي عشر للهجرة، إذ عُرف في مجال التأليف والفهرسة، وظل كتابه "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" محل عناية الباحثين منذ تأليفه إلى وقتنا الحاضر.

وتهدف الدراسة إلى استجلاء صورةٍ واضحةٍ لمنهج البغدادي في اعتراضاته على النحاة في كتاب خزانة الأدب، وفق المنهج الوصفي التحليلي، ونهج البغدادي منهج البغداديين في الإفادة من نتاج البصريين والكوفيين، مع عدم الانحياز إلى أيٍ منهما، وامتاز البغدادي في تحقيق المسائل النحوية باستقلال الرأي وحرية الفكر، فمع ميله إلى آراء الرضي النحوية وتمجيده له بعبارات تقديرية إلا أنه ينفرد بآراء خاصة في كثير من المسائل، ومنهجه في ذلك قائم على عرض آراء سابقيه مفندا أو منتقدا أو مرجحا.

لم يكن البغدادي متابعاً أو مختاراً لآراء النحاة وأقوالهم فحسب، بل أهلته ثقافته الواسعة أن يقف من الآراء النحوية موقف المتفحص المتثبت؛ لإعطاء بعض آرائه نوعاً من الجدية والتفرد ويكون له رأي يأخذ طريقه بين الآراء، ومن المعروف أن النحوي الذي يسلك مثل هذا الطريق لا بد أن يمتلك عدة تمكنه من الاجتهاد وكان البغدادي يمتلكها.

(*) كلية الآداب والعلوم –جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

Abstract

Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi is considered one of the most prominent figures of the language in the eleventh century AH, as he was known in the field of writing and indexing, and his book "The Treasury of Literature and Lub Lubab Al-Arab" has been the subject of independent attention since its writing until the present time. Controlling the study led to clarifying a candidate image of Al-Baghdadi's approach in his examples of grammarians in the book The Treasury of Literature, controlling the analytical recipes, and Al-Baghdadi's approach, the approach of the Baghdadi people in benefiting from the products of Al-Basri and the Kufans, while not siding with any of them, and Al-Baghdadi excelled in achieving control in the following manner with independence. Opinion and freedom of thought. Although he tends toward grammatical assessments of satisfaction and is good at it in evaluative terms, he is unique in having special opinions on many issues, and his method in doing so is based on presenting previous opinions that are refuted, criticized, or criticized. Al-Baghdadi was not only a follower or selector of the opinions and sayings of grammarians, but his extensive culture enabled him to take the position of a verified examiner regarding grammatical opinions. To give some of his opinions a kind of seriousness and uniqueness, and to have an opinion that takes its course between opinions, and it is known that the grammarian who follows such a path must possess tools that enable him to work diligently, and Al-Baghdadi had them.

تمهيد

إن تاريخ الدرس اللغوي العربي حافل بعلماء أفذاذ اشتهروا بأعمالهم اللغويّة القيّمة، التي خدمت اللغة منذ بدء الدراسات اللغوية، وما زالت تلك الأعمال محلّ عناية الباحثين وعلماء اللغة قديما وحديثا فيما تركوه من درر بقي بريقها نيّرا إلى يومنا هذا، ومن هذه الدرر كتاب (كتاب عظيم الفائدة، جليل القدر، بما اشتمل من علوم الأدب واللغة والنحو)، وهو كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للعلّامة عبد القادر بن عمر البغدادي من علماء القرن الحادي عشر للهجرة، وقد تكّفل فيه بشرح شواهد الرضي على الكافية، شرحا نحويا وأدبيا وافيا، وقد جمع بين دفتي كتابه خلاصة ما وصلت إليه تجارب الآخرين من النحاة من ملاحظات واستنتاجات وأقيسة، نهج البغدادي منهج البغداديين في الإفادة من نتاج البصريين والكوفيين، مع عدم الانحياز إلى أيٍ منهما، وامتاز البغدادي في تحقيق المسائل النحوية باستقلال الرأي وحرية الفكر، فمع ميله إلى آراء الرضي النحوية وتمجيده له بعبارات تقديرية إلا أنه ينفرد بآراء خاصة في كثير من المسائل، ومنهجه في ذلك قائم على عرض آراء سابقيه مفندا أو منتقدا أو مرجحا.

لم يكن البغدادي متابعاً أو مختاراً لآراء النحاة وأقوالهم فحسب، بل أهلته ثقافته الواسعة أن يقف من الآراء النحوية موقف المتفحص المتثبت؛ لإعطاء بعض آرائه نوعاً من الجدية والتفرد ويكون له رأي يأخذ طريقه بين الآراء، ومن المعروف أن النحوي الذي يسلك مثل هذا الطريق لا بد أن يمتلك عدة تمكنه من الاجتهاد وكان البغدادي يمتلكها.

ويجب أن نفرّق بين نوعين من الآراء قبل التفصيل فيها، فآراء البغدادي في جملتها اختيارات، يقف فيها إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك، يختار رأيها ويعلل لها أو يحتج بها، وإضافة إلى هذه الآراء نجده يورد طائفة من الآراء في بعض المسائل، كان البغدادي قد تمثل فيها القواعد النحوية تمثلاً دقيقاً وكوَّن لنفسه آراء اجتهاديةً، هذه الآراء وإنْ كانت فرعاً من أصل لكنها منحته مظهراً من مظاهر الاستقلال والتفرد، واستطاع أن يثبت وجوده بما يشهد له بطول الباع وعلوّ المكانة والتقدم في علوم العربية.

الاعتراض عملية نَقْدٍ ونقضٍ ومدارسة وتصحيح لأحد المسائل النحوية مِنْ قِبَلِ المُعترِض المُرْتَئِي أنّ فيها خللاً، مع إسناد ذلك، بإقامة الدليل الواضح على خلاف دليل المُعْتَرَض عليهِ[1].

ومن نافلة القول إن دراسة مناقشات النحاة ومحاوراتهم واعتراض بعضهم على بعض – بما فيها من الحجج والآراء – تعد لونا من الدراسات النحوية القيّمة؛ لما تحتويه من مراجعة ومدارسة لمسائل كثيرة، فهي تكشف لنا عن مناهج النحاة؛ وأساليبهم في الاحتجاج كما أن أدلتهم التي يعتمدون عليها تظهر لنا جوانب مهمة في الشخصية النحوية قد لا نراها في موضع آخر.

والبغدادي لا يتحيز لفئة أو لشخص بدليل اعتراضه على كثير ممن سبقوه، وسنعرض في هذا الفصل طائفة من القضايا التي اعترض عليها البغدادي:

(١)ينظر: الجرجاني، التعريفات، ١٥٠.

١– مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب

اعتراضات البغدادي على الآراء السابقة في القضية محاولين تتبع منهجه في الاعتراض عليها يقول الفرزدق[١]:

وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَـا ابْـنَ مَـرْوانَ لَـمْ يـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إلا مُسْـحَتًا أَوْ مُجَلَّـف

يرى الرضـي[٢] أنـه تجوز المخالفة فـي الإعراب، إذا عرف المراد فقولـه: (مُجلّفٌ) حمل على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسحتا: لم يبق من جور الزمان إلا مسحت، ويجوز أن يكون المعنى أو (هو مجلف) و (أو) هنا منقطعة: أي بل هو مجلف، أو أن يكون (مجلف) مصدرا عُطف على (عضّ).

وقد وصف ابن قتيبة رفع آخر البيت بالضرورة[٣]، ويبدو أن جهد العلماء في هذا البيت لم يرضِ البغدادي يقول: وَقد تكلّف لَهُ الْعلمَاء عدَّة توجيهات[٤].

وقد اعترض البغدادي على قول الرضـي إن (أو) للإضراب بمعنى بل فقال: هذا لا يناسب المعنى، وإنما يناسبه لو كان مسحتا بعد (أو)، فهي هنا لعطف جملة على مفرد، ومعناها أحد الشيئين، وهذه ملاحظة جديرة بالانتباه تعتمد على فهم المعنى المقصود: فالمسحت[٥]: من سحت رأسه سحتا وأسحت ماله استأصله وأفسده، والمجلف[٦]: الذي بقيت منه بقية وهو الرجل الذي جلفته

(١)الفرزدق، ديوانه، ٦٢/٢ و البغدادي، خزانة الأدب، ٥/ ١٤٤

(٢)الاستراباذي، شرح الشافية، ٣٥٥/٢، البغدادي، خزانة الأدب، ١٤٤/٥

(٣)انظر الفراء، معاني القرآن، ١٨٢/٢. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٤٥/٥

(٤)انظر تفصيلها في: البغدادي خزانة الأدب، ٥ /١٤٦–١٤٧

(٥)انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨ م مادة سحت ٤/ ٥٠٦

(٦)ابن منظور، اللسان مادة جلف، ١٧٧/٢

السنون: أي أذهبت أمواله، فالأولى أن يكون المسحت معطوفا على المجلف إذا كان معناه الإضراب.

والاعتراض الآخر مفهوم ضمنا من قوله: وَقد تكلّف لَهُ الْعلمَاء عدَّة توجيهات، ولفظة "تكلّف" توحي بأنهم لم يأتوا فيه بشيء يرضي، وثمة أمر آخر أنه لم يرجح أي رأي من الآراء، وهو ما يستشف منه وفي رأيي أن الفرزدق أخطأ في رفعه لكلمة "مجلف" المعطوفة على كلمة "مسحتا".

ونلحظ هنا قضايا في منهج البغدادي في الاعتراض منها: أن البغدادي أجّل اعتراضه على الرضي بعد أن أنهى عرضه لآراء النحاة، كما أنه احتج على فساد ما ذهب إليه الرضي بمخالفته معنى البيت، وكذلك فقد أشار إلى أن اجتهاد النحاة في تبيان هذه الوجوه فيه تكلّف، وهذا شكل من أشكال الاعتراض.

٢- دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع:

في معرض مناقشة البغدادي لخواص الاسم والفعل عرض لنا الاستراباذي شاهدا على دخول أل الموصولة على الفعل المضارع كما في قول الشاعر[١]:

يقُولُ الخَنا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربّنا، صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

أورده الرضي على أَن (أل) فِي "اليجدّع" اسْم مَوْصُول دخل على صَرِيح الْفِعْل لمشابهته لاسم الْمَفْعُول، وَهُوَ مَعَ ذَلِك شَاذ قَبِيح لَا يَجِيء إِلَّا فِي ضَرُورَة[٢]

(١) البيت لذي الخرق الطهوي، وهو في: الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م: ٦٦، والخنا: الفحش في الكلام. وجدعه: قطع أنفه. والمراد من قوله أبغض... الخ: تهجين المهجو بتشبيهه في قول الخنا بالحمار المجدع. وتوصيف الحمار بجدع الأنف، لأنه إذا قطع انفه صار صوته أنكر.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية ٤٤/١ البغدادي، خزانة الأدب ٣١/١

وفي هذا يقول ابن السراج: "لمّا احْتَاجَ إِلَى رفع القافية قلب الاسْم فعلا، وَهُوَ من أقبح الضرورات"(١).

أما الكوفيون وابن مالك فقد ذهبوا إلى جواز اتصال (أل الموصولة) بالفعل المضارع لوروده في السماع كقول الفرزدق(٢):

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

فقد ذهب ابْن مَالك إِلَى أَنَّهَا مَا لَيْسَ للشاعر عَنهُ مندوحة فوصل (أل) بالمضارع وَغَيره عِنْده جَائِز اخْتِيَارا لكنه قَلِيل وَقد صرح بِهِ فِي شرح التسهيل فَقَالَ وَعِنْدِي أَن مثل هَذَا غير مَخْصُوص بِالضَّرُورَةِ للإمكَان أَن يَقُول الشَّاعِر صَوت الْحمار يجدع، وَإِذا لم يَفْعَلُوا ذَلِك مَعَ الاسْتِطَاعَة فَفِي ذَلِك إِشْعَار بِالاخْتِيَارِ وَعدم الاضْطِرَار(٣).

وقد اعترض البغدادي على ابن مالك في حجته السابقة وقال: وَمَا ذهب إِلَيْهِ بَاطِل من وُجُوه(٤):

أَحدهَا: إِجْمَاع النُّحَاة على عدم اعْتِبَار هَذَا المنزع وعَلى إهماله فِي النّظر القياسي جملَة وَلَو كَانَ مُعْتَبرا لنبهوا عَلَيْهِ.

الثَّانِي: أَن الضَّرُورَة عِنْد النُّحَاة لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنه لَا يُمكن فِي الْموضع غير مَا ذكر إِذْ مَا من ضَرُورَة إِلا وَيُمكن أَن يعوض من لَفظهَا غَيره ولا يُنكر هَذَا إِلا جَاحد لضَرُورَة الْعقل هَذِه الرَّاء فِي كَلام العرَب من الشياع فِي

(١)ابن السراج، الأصول ٥٧/١ و البغدادي، خزانة الأدب ٣١/١

(٢)نسب البيت إلى الفرزدق ينظر العيني، المقاصد النحوية: ١١١/١ البغدادي، خزانة الأدب ٣٢/١ ولم أقف عليه في الديوان.

(٣)ابن مالك، شرح التسهيل: ١ / ٢٠١ – ٢٠٢.

(٤)انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٣/١–٣٤

الاسْتِعْمَال بمَكَان لا يجهل ولا تكَاد تنطق بجملتين تعريان عَنْهَا وَقد هجرها وَاصل بن عَطاء لمَكَان لثغته فِيهَا حَتَّى كَانَ ناظر الْخُصُوم، ويخطب على الْمِنْبَر فلا يسمع فِي نطقه رَاء فَكَانَ إِحْدَى الأعَاجِيب حَتَّى صَار مثلا ولا مرية فِي أَن اجْتِنَاب الضَّرُورَة الشعرية أسهل من هَذَا بِكَثِير وَإِذا وصل الأمر إِلَى هَذَا الحَد أدّى أَن لا ضَرُورَة فِي شعر عَرَبِيّ وَذَلِكَ خلاف الإجمَاع وَإِنَّمَا معنى الضَّرُورَة أَن الشَّاعِر قد لا يخْطر بِبَالِهِ إِلا لَفظة مَا تضمنته ضَرُورَة النُّطْق بِهِ فِي ذَلِك الْموضع إِلَى زِيَادَة أَو نقص أَو غير ذَلِك بِحَيْثُ قد ينتبه غَيره إِلَى أَن يحتال فِي شَيْء يزِيل تِلْكَ الضَّرُورَة.

الثَّالِث: أَنه قد يكون للمعنى عبارتان أَو أَكثر وَاحِدَة يلْزم فِيهَا ضَرُورَة إِلا أَنَّهَا مُطَابقَة لمقْتَضى الْحَال ولا شكّ أَنهم فِي هَذِه الْحَال يرجعُونَ إِلَى الضَّرُورَة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أَشد من اعتنائهم بالألفاظ، وَإِذا ظهر لنا فِي مَوضِع أَن مَا لا ضَرُورَة فِيهِ يصلح هُنَالك فَمن أَيْن يعلم أَنه مُطَابق لمقْتَضى الْحَال؟.

الرَّابِع أَن الْعَرَب قد تأبى الْكَلام القياسي لعَارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غَيره أَو بِالْعَكْسِ فتركب الضَّرُورَة لذَلِك.

وأرى أن هذا من أطول الاعتراضات عنده، وقد استدلّ البغدادي على إجماع النحاة، وقد نبّه إلى مفهوم الضرورة وحدودها، وأنكر اعتبار هذا الشاهد من الضرورة؛ لأن عدم اللجوء إلى الضرورة سليم من حيث اللغة والعروض.

وباعتقادي كان البغدادي مصيبا فيما ذهب إليه من مفهوم الضرورة؛ لاعتماده على حجة ودليل علميّ.

٣- عطف الاسم على الفعل والعكس

يعطف الاسم على الاسم نحو "رأيت محمدا وخالدا" والفعل على الفعل: "دعاه محمد وقال له"، وقد يعطف الاسم المشبه بالفعل على الفعل والعكس قال تعالى:" أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ"(١) وقد يعطف الاسم على الفعل أو العكس يقول شاعر(٢):

بَـــاتَ يُغَشِّـــيها بعَضْـــبٍ بَـــاتِرٍ يَقْصِـــدُ فِـــي أَسْـــوُقِها وَجَـــائرُ

أورده الرضي على أنه يعطف الفعل على الاسم والعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل، وَأوردهُ الْفراء(٣) فِي تفسيره عِنْد قَوْله تَعَالَى: ويُكلِّمُ الناسَ فِي المَهْدِ على أَن جملَة يكلم معطوفة على وجيهاً. قَالَ الزّجاج(٤) وَجَائِز أَن يعْطف بِلَفْظ يفعل على فَاعل لمضارعة يفعل فَاعِلا أَي: قَاصد فِي أسؤقها وجائر.

والبغدادي يرى أن جملة (يقصد) في موضع صفة ثانية لـ(عضب)، أما العيني(٥) فقد ذهب إلى أنها: جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه ويرجع إلى الضمير الذي في بات ومحل الجملة النصب على الحال.

---

(١)سورة الملك، الآية ١٩

(٢)العضب: السيف: باتر: قاطع: المقصود إنه يريد إبلا أخذ يعقرها وينحرها فيضرب بالسيف في سوقها فيقصد السيف ويصيب السوق تارة وتارة يجور عن القصد. وانظر، الفراء، ومعاني القرآن ١٩٣/٢. البغدادي، الخزانة ١٤٠/٥

(٣)الفراء، معاني القرآن، ١٩٣/٢، والآية من سورة الأنبياء ٣

(٤) الحسني، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧، العيني، الشواهد بحاشية خزانة الأدب مطبعة بولاق ٤/ ١٧٤

(٥)شواهد العيني بحاشية خزانة الأدب على مطبعة بولاق ١٧٤/٤

وقد اعترض البغدادي على قول العيني أن جملة (يقصد) حال وقال: وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كما زعم لنصب " جائر"؛ لأنه معطوف عليه.

واعترض البغدادي على من رأى في (باتر) نعتا مقطوعا من النكرة غير المخصصة، وعندها لجاءت (جائر) بموقع الرفع وهذا مخالف للنص المضبوط بالقلم في نسخ تفسير الفراء والزجاج وإيضاح الشعر[1] وكذلك لا يجوز أن تكون جملة يقصد خبرا ثانيا لبات أو بدلا من يعشيها؛ لأن الرجز من الشعر الذي يجب توافق قوافيه وهذا مخالف لما هو مضبوط بالقلم أيضا، وهذا احتجاج لمخالفة الرأي لصريح النقل المضبوط بالقلم.

ونلحظ من هذا الاعتراض وصفه لرأي العيني بالفساد والزعم، وهذه تعبيرات قاسية يظهر فيها غضبه على هذا الرأي محتجا بالدليل النحوي، كما أنه يحتج البغدادي بالمنقول عن النحاة السابقين، وذكر أن هذه الرواية مخالفة لصريح النقل ومضبوط القلم، ويحتج بالعروض في قضية نحوية فلو كان خبرا ثالثا لـ(كاد) لاختلّ عروض البيت فالشاهد من الرجز الذي يجب توافق قافية صدره مع قافية عجزه.

ومن هذا يظهر تنوّع حجج البغدادي في الاعتراض على آراء النحاة، فبالإضافة إلى تعمق البغدادي في معرفته بعلم العروض فإنه يحتج أيضا بمخالفة المضبوط بالقلم في الروايات.

---

(١) انظر:الفارسي، أبو علي،إيضاح الشعر شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ت: حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، دار القلم، دمشق، ص ٤٦٥

٤– اتصال ما الكافة مع الأدوات

يذكر النحاة[١]أن الحروف المكفوفة بـ(ما) أربعة: وهي ربّ والكاف والباء ومِن: وقد ترد مِن مكفوفة، لكن مع تغيّر معناها يقول شاعر[٢]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

فقد أورده الرضي[٣]على أن مِن الجارة لمّا كفت بـ "ما" تغير معناها وصارت بمعنى ربما، مفيدة للتكثير أو التقليل على خلاف في مدلولها.

قَالَ سِيبَوَيْهِ[٤](إِنِّي مِمَّا أَن أفعل ذَاك كَأَنَّهُ قَالَ: إِنِّي من الأَمر أَو من الشَّأْن أَن أفعل ذَاك، فَوَقَعت (مَا) فِي هَذَا الْموضع كَمَا تَقول الْعَرَب: بئْسَمَا يُرِيدُونَ بئس الشَّيْء، إِلَى أَن قَالَ: وَإِن شِئْت قلت: إِنِّي مِمَّا أفعل، فَتكون (مَا) مَعَ (من) بِمَنْزِلَة كلمة وَاحِدَة نَحْو: رُبمَا).

أما تأويل كلام سيبويه عند العلماء فقد قَالَ الأعلم: الشَّاهِد فِي قَوْله: لمما وَمَعْنَاهُ لربما وَهِي: مِن زيدت إِلَيْهَا مَا وَجعلت مَعهَا على معنى رُبمَا فركبت تركيبها[٥]

وقال أبو عَليّ: إنها للتقليل كَمَا أَن رُبمَا للتقليل كَانَ ذَلِك مسوغاً إِذا ثَبت مسموعاً[٦].

---

(١) ينظر الفارسي، أبو علي،(١٩٨٣م). البغداديات، ت صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.٢٨٧، الحسني، أمالي ابن الشجري، ٥٦٤/٢

(٢) البيت من الطويل لأبي حية النميري في سيبويه، الكتاب ١٧٨/٣ وفي المبرد، المقتضب: ٤/ ٤٣٩ الفارسي، البغداديات، ٢٨٧ والبغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢١٤

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ٤/ ٣٢٨

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٧٨/٣

(٥) الشمنتري، الأعلم، يوسف بن سليمان بن عيسى، شرح أبيات سيبويه، ت عدنان محمد آل طعمة، دار البلاغ، ١٩٩٩، ص٤٤١ والبغدادي، خزانة الأدب، ١٠/ ٢١٥

(٦) الفارسي، البغداديات، ٢٩٣

وقد ردّ البغدادي على كلام أبي علي بقوله: وإنما قال هذا؛ لأن ربّ وربّما عنده لا تفيد إلا القلة، وعند التدقيق في المسألة نجد أن رأي الرضي موافق لرأي السيرافي والأعلم وابن خروف وابن طاهر[١]يقول أبو حيان" وَزعم السيرافي والأعلم وَابْن طَاهِر وَابْن خروف أَن (من) إِذا كَانَ بعْدهَا (مَا) كَانَت بِمَعْنى رُبمَا، وَزَعَمُوا أَن سِيبَوَيْهِ يُشِير إِلَى هَذَا الْمَعْنى فِي كلامه[٢].

وقد اعترض البغدادي على هذه الآراء حيث يقول: وسياق الكلام ظاهر في أنّ المعنى الأول لم يقل به سيبويه، وإنما هو شيء استنبطه خَدَمة كتابه من كلامه، وليس كذلك[٣]، كما أنه اعترض على تخريج ابن النحاس بقوله: قال ابن النحاس وَإِن شِئْت جعلت مَا بِمَعْنى الَّذِي وَرفعت الْكَبْش "[٤] "، فرد عليه: هذا لا يصحّ فتأمّل[٥].

ومن هذا الاعتراض نلمح أن البغدادي على غير عادته تسرّع في الرد على كلام أبي علي منبها إلى أن (ربّما) لا تفيد عنده إلا القلة، والعادة عنده تأجيل الاعتراض بعد إيراد الآراء النحوية، ثم إن اعتراضه على النحاة تمثل في

(١) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي انظر السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت د.ت ٢٨/١.

(٢) انظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت مصطفى النماس، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ٤/ ١٧٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١٦٤/١ والأزهري، شرح التصريح ١٠/٢.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ٢١٦/١٠.

(٤) المرجع نفسه، ٢١٦/١٠.

(٥) لم أجد هذا البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس. انظر البغدادي، خزانة الأدب ٢١٦/١٠.

أنه لم يسلم برواية النحاة في تخريجهم لكلام سيبويه، فدفعه ذلك إلى التقصي في الرواية فوجد أنها رأي لشرّاح كتاب سيبويه، وقد حكم البغدادي على رأي ابن النحاس بعدم صحته استنادا إلى حجة نحوية حيث يقول: وَذَلِكَ أَن فعل الصِّلَة فِي المثالين الأوَّلين مُسْند إِلَى ضمير الْمُحدث عَنهُ فَيلْزم عِنْد السبك إِضَافَة الْمصدر إِلَى ذَلِك الضَّمِير[١]وأتبعها دعوة للمتلقي بالتأمّل، ونلحظ هنا تنوّع أدلة البغدادي في الاعتراض مما يدلل على سعة ثقافته، وتنوعها.

٥- دخول اللام على المنادى

اختلف العلماء في اللام الداخلة على المنادى أهي للاستغاثة أم لا؟، كما في قول مهلهل بن ربيعة[٢]:

يَا لبكرٍ انشروا لي كليباً يَا لبكرٍ أَيْن أَيْن الْفِرَارُ؟

فقد جعلها سيبويه للاستغاثة، كما جاء في باب (ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة) إذ قال: فاستغاث بهم لينشروا له كليبا، وهذا منه وعيد وتهديد، وأما قوله: يا لبكر أين أين الفرار؟ فإنما استغاث بهم لهم أي لم تفرون؟[٣]

وقد اختار البغدادي مذهب سابقيه كالرضي وهو أن اللام داخلة على المنادى حيث يقول: وَهَذَا الْمَعْنى هُوَ الْجيد ومأخذه من هَذَا الْبَيْت وَاضح لا خَفَاء بِهِ وَلَا معنى للاستغاثة فِيهِ كَمَا حَقَّقَهُ الشَّارِح[٤].

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ٢١٦/١٠

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢١٥/٢ وانظر البغدادي، خزانة الأدب، ٢٦٢/٢

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢١٥/٢

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ١٦٢/٢

والبغدادي هنا أيضا يرتضي رأي الرضي ويعارض سيبويه في رأيه الذي ذهب فيه أن اللام للاستغاثة، رغم أن المعنى العام للبيت ليس فيه استغاثة.

ومن هذا الاعتراض نرى أن البغدادي يؤيد الرضي وسابقيه ويخالف سيبويه، وهذا يدلل على أن البغدادي لم يكن ينحاز إلى مدرسة بعينها، ولا لشخص بعينه، وإنما كان يُعمل عقله في الآراء، ومذهبه هو فكره النحوي.

**

الخاتمة

وبعد هذه يمكننا وضع ملامح عامة لمنهج البغدادي في الاعتراض:

١–لم يكن البغدادي مقلدا لغيره في الآراء، حيث بنى اعتراضاته على الحجة والدليل.

٢–أخذ الاعتراض عند البغدادي أشكالا متعددة: فمنها ما جاء على الآراء التي لا دليل فيها، ومنها ما جاء تصحيحا لسوء فهم المتلقي، أو خطأً في الرواية، أو تأييدًا لاعتراض نحوي عند السابقين.

٣–يحرص البغدادي على تأخير اعتراضاته، إلا إذا وجد ضرورةً لاستعجال تسجيل اعتراضاته.

٤–المعترض عليه عند البغدادي لم يكن مدرسةً، وإنما جاءت اعتراضاته بعيدة عن التحيز لمذهب أو شخص فهو يؤيد رأيا لسيبويه ويعارض رأيا آخر له، وهذا حاله مع النحويين جميعهم.

٥– البغدادي لطيف وهادئ في اعتراضاته، إلا في بعض المواضع بيّنة الخطأ.

٦– يعتمد البغدادي في اعتراضاته على أدلة عدة منها: النقل والعروض وإفساد دليل أو تقويم حكم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، (١٩٦٦). **شرح الرضي على لكافية ابن الحاجب**، ت محمد بن الحسن الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الأندلسي، أبو حيان، (١٩٨٩م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ت مصطفى النماس، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- الأنصاري، أبو زيد،(١٩٦٧م). **النوادر في اللغة**، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (١٩٩٨م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت محمد نبيل طريفي/إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد (١٩٧٧م). **الأصول في النحو لابن السراج**، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط.١.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (د. ت).**الكتاب**،(ت١٨٠)، ت عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، (د.ت).**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- الشمنتري، الأعلم، يوسف بن سليمان بن عيسى، (١٩٩٩).**شرح أبيات سيبويه**، ت عدنان محمد آل طعمة، دار البلاغ.
- العيني، بدر الدين، (د.ت).**المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، بحاشية الخزانة، طبعة بولاق.
- الفارسي، أبو علي، **إيضاح الشعر شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ت حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١(١٩٨٧م).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت٢٠٧)، (د. ت). **معاني القرآن**، عالم الكتب، ط٢، بيروت.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (١٩٧٤). **شرح التسهيل ابن مالك**، ت عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٥/٢.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (١٩٦٨ م). **لسان العرب**،دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

* * *